الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التى تنسب إلى الشخصيات والسفارات – رأيى فى صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا – أخذ صور من هاتين الوثيقتين – علوبة باشا يقتنع بصحة الوثيقتين – رأيى فى تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف – علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكى للتأكد من صحتهما – رئيس الديوان الملكى يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك – كبار شخصيات الحزب يصرون علىّ كى أقابل رئيس الديوان الملكى – السعديون يشيرون علىّ بمقابلة رئيس الديوان – حسن باشا يوسف يطلب مقابلتى – تفسير عبارات الوثيقتين – الحديث فى شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقدمها – نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر فى الأمم المتحدة – الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ – هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد – استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق – موقف وزراء الأحرار الدستوريين – تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها – دور البرلمان وكيف يجب أن يكون – حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يعيدهما إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها – الصحف تنشر خبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته – استجوابى لوزير الخارجية فى مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية – النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديمها إلى القصر – العدالة أداة من أدوات النضال السياسى – صورة الوثيقتين وكيف وصلتا إلى النحاس باشا – هل لكريم ثابت باشا دور فى حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين – النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعى سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره – هجرس يقر كتابة بصحة الوثائق – النيابة تهتدى إلى مصدر هذه الأوراق المزورة – النائب العام يصر مع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب – ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما – النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما تشاء – الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر – الإجراءات التى صاحبت التحقيق ودلالتها – هل يعنى المنصب الرسمى فى مصر صاحبه من المثول أمام العدالة – النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه – ردنا فى الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء .

ذات يوم من أوائل فبراير سنة ١٩٥١ اتصل بى حسن باشا عبد الوهاب فى غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ وأخبرنى أن ضابطاً كبيراً بالمعاش زاره وأطلعه على صورة بالقلم الرصاص من خطاب أرسله النحاس باشا إلى المفوضية الروسية ، وأن هذا الضابط يستطيع أن يحضر أصل هذه الرسالة ليأخذ صورتها الفوتوغرافية إذا قدرت أنا أن لذلك فائدة

سياسية . وأجبته أنى لا أثق بهؤلاء الأشخاص ولا بما يجيئون به ، وأن السيدة سنية قراعة مرت بى فى منزلى غير مرة وأحضرت إلىّ ترجمة عربية على الآلة الكاتبة لما ذكرت أنه تقارير قدمت للمفوضيات الأجنبية أو أرسلت منها إلى وزارات خارجيتها ، فلم أجد فيها أكثر من ملاحظات قد يستفيد منها الإنسان ، ولكنها فائدة ضئيلة إلى حد لا يدعو إلى إنفاق أى مبلغ للحصول عليها . وأضفت أنه إذا كان للرسالة التى يتحدث عنها حسن باشا أية قيمة سياسية فصورتها لاشك عند الإنجليز ، فقلم استعلاماتهم لا تخفى عنه من هذه الأمور خافية .

وأعاد حسن باشا علىّ الكرة بعد أيام وجاءنى بصورة بالقلم الرصاص لهذه الرسالة التى بعث بها النحاس باشا إلى المفوضية الروسية يذكر فيها أنه قليل الرجاء فى الاتفاق مع الإنجليز ، وأنه متى تحقق من إخفاق المحادثات معهم تعاون مع السوفييت ، ويشكر فيه المفوضية على المعاونة المادية التى قدمتها للوفد ، أقوى هيئة شعبية فى البلاد . وأضاف حسن باشا : وماذا علينا إذا اطلعنا على أصل هذه الوثيقة أو صورتها الفوتوغرافية . إن المبلغ الذى يطلبه الضابط لقاء هذا العمل ليس جسيماً . وقد تفيد هذه الوثيقة . وكررت ترددى : فقال : إن الضابط كان يشتغل قبلا فى المخابرات السرية بالمخابرات الحربية ، ويمكن بذلك الاطمئنان إليه والثقة به . ولا ضير على كل حال من الحصول على الصورة الفوتوغرافية للوثيقة المذكورة . فإذا كانت ذات فائدة كلفت هذا الضابط بالحصول على وثائق أخرى وإلا دفعنا له بضعة جنيهات وشكرناه وانتهينا عند هذا الحد .

وطلبت إلى ابن عم لى يتقن التصوير الفوتوغرافى أن ينقل صورة هذه الوثيقة فقال لى حسن باشا إن الضابط الذى سيحضرها لن يستطيع إبقاءها عنده أكثر من ساعتين يردها بعدها إلى المفوضية الروسية . وأتم ابن عمى هذه المهمة وأحضر لى الصورة السلبية للوثيقة وأربع صور إيجابية منها وأخبرنى فى نفس الوقت أن الضابط الذى أحضر له الوثيقة لا يوحى إلى نفسه بالثقة التى تجعله يطمئن إليه . وعلى ذلك رأيت أن أهمل الموضوع برغم ما رأيت من مطابقة الإمضاء الذى عليه لإمضاء مصطفى النحاس باشا ، وبرغم وجود تأشيرة عليه قيل إنها تأشيرة رئيس المحفوظات فى المفوضية الروسية .

وأفضيت إلى صديقى الدستورى أحمد على علوبة باشا وزير العدل السابق بما حدث وأطلعته على الوثيقة وذكرت له ما بدا لى من مطابقة توقيع النحاس باشا عليها لإمضائه التى أعرفها . واتصل علوبة باشا بحسن عبد الوهاب باشا فقدم إليه الضابط الذى جاء بالوثيقة

فناقشه فى أمرها مناقشة محقق دقيق اشتغل بالمحاماة وكان مستشاراً بالاستئناف ثم مستشاراً بالنقض وعاد بعد ذلك فأخبرنى بما دار وبأن هذا الضابط يدعى هجرس وأنه أكد صحة الوثيقة وكتب ورقة بإمضائه كفل فيها هذه الصحة ، وأنه أضاف إلى ذلك أن طلب إلى علوبة باشا أن يرسل هو أو من يثق به خطاباً إلى المفوضية الروسية ، وأنه كفيل بأن يحضر إليه أصل هذا الخطاب بعد ثلاثة أيام من إرساله . وأضاف علوبة باشا أن اقتناعه بصحة الوثيقة جعله لا يتردد فى أن يدفع إلى هجرس خمسين جنيهاً تشجيعاً له كى يحضر غيرها من الوثائق .

وبعد أيام ذكر لى حسن باشا عبد الوهاب أن هجرس لديه وثيقة أخرى تؤيد الوثيقة الأولى وأنه مستعد لتقديمها لنأخذ صورتها الفوتوغرافية ، وأن هذه الوثيقة ليست على الآلة الكاتبة كالوثيقة الأولى ، بل هى مكتوبة بخط محمود بك شوقى ابن شقيقة النحاس باشا وسكرتير عام مجلس الوزراء ، وأن علوبة باشا طلب إلى حسن باشا عبد الوهاب فأخذت صورة هذه الوثيقة الفوتوغرافية كذلك . وقد كان عليها توقيع النحاس باشا كالوثيقة الأولى ، وتجرى بمعنى ما تجرى به تلك الوثيقة وتزيد عليه أن النحاس باشا يشعر بأن تعديلا هاماً سيجرى فى القيادة ، وأنه سيبذل جهده لمنع هذا التعديل قبل وقوعه .

تبادلت الرأى مع علوبة باشا فى أمر هاتين الوثيقتين وكيفية الانتفاع بهما سياسياً . ورأيت أنا تقديمهما إلى البرلمان أو نشرهما فى الصحف ، فاعترض علوبة باشا على هذا الرأى بأن الحكومة ستبادر إلى تكذيب الوثيقتين فى نسبتهما لرئيس الوزراء ، ورأى أن يحمل هو الوثيقتين إلى حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة للاستعانة به على مزيد من الثقة بصحتهما . فى الديوان وثائق بتوقيع النحاس باشا يمكن المضاهاة عليها . ولم أعترض على هذا الرأى لما أعرف أنه بين علوبة باشا ورئيس الديوان بالنيابة من صلة وثيقة . وعاد إلىّ علوبة باشا بعد يومين أو ثلاثة أيام يخبرنى أنه قابل حسن باشا وأطلعه على الوثيقة الأولى وأن رئيس الديوان بالنيابة أظهر من العناية بهذه الوثيقة وتقدير خطورتها الشىء الكثير ، وأنه قام بمضاهاة توقيع النحاس باشا عليها على أوراق عنده فإذا المطابقة بين التوقيعين تامة ، ولهذا رأى رئيس الديوان بالنيابة من واجبه أن يحيط جلالة الملك علماً بالأمر ليتخذ الإجراء الذى يراه .

وتقابل علوبة باشا وحسن باشا مرة أخرى . وإطلع رئيس الديوان على الوثيقة الثانية وأبدى من الاهتمام لها ما أبدى من الاهتمام للوثيقة الأولى ، وذكر لعلوبة باشا أن الأمر

من الخطورة حتى لقد يرى جلالة الملك أن يدعو إليه رئيس الحزب ، أو أن يكلف رئيس الديوان بمقابلتى إذا كان جلالته غائباً بالإسكندرية مثلاً . وأجابه علوبة باشا : وهلا أكفيكم أنا . فقال حسن باشا : إن الأمر أخطر من أن يضاف لشخص بعينه ، بل يجب أن يسند إلى حزب وأن يكون رئيس الحزب هو الصلة فى شأنه بجلالة الملك ، وطلب إلىّ علوبة باشا أن أجارى هذا التفكير وأن أقابل جلالة الملك أو رئيس الديوان فقلت له :

« إذا دعانى جلالة الملك للتشرف بمقابلته كان واجبى أن أجيب هذه الدعوة . أما أن أذهب إلى رئيس الديوان فأقابله فذلك ما لا أقبله ؛ لأننى أشعر أن الغرض منه لن يكون خالصاً . إننى لم أقابل رئيس الديوان من قبل الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة ، ولم أقابل أحداً من رجال القصر منذ أقصيت عن رياسة مجلس الشيوخ ، وأشعر أنهم يريدون اليوم بدعوتى للذهاب إلى القصر أننى أذعنت وخضعت ، وهذا ما لا سبيل إليه .

رأى علوبة باشا إصرارى ورأى فيما بينه وبين نفسه أنه تشبث لا موجب له . وإنما دلنى على ذلك أنه ذكر لى فى سياق الحديث عن مقابلاته مع حسن باشا يوسف أنهما اتفقا على ألا يعلم بمقابلتهما وما دار فيها أحد غيرى . وطلب المقابلة بعض ما دار فى هذه المقابلات ولعله من أهمها . مع ذلك جاءنى حسن باشا عبد الوهاب بعد أسبوع أو نحوه يسألنى عن السبب فى تشبثى بعدم مقابلة حسن باشا يوسف ، ويذكر لى أن هذه المقابلة قد يترتب عليها للحزب وللبلاد خير كثير . وبعد أيام جاءنى دسوقى باشا أباظة يكرر علىّ مثل هذا القول ، ويحاول بكل الوسائل إقناعى للعدول عن رأيى . وتكرر الكلام من جانب الإخوان الثلاثة على نحو شعرت بأنهم يحسبون أن تمسكى برأى فيه من الإضرار بالحزب ما يلقى علىّ تبعة لا قبل لرئيس حزب بحملها .

عدت أفكر فى الأمر ، ثم ذكرت لإخوانى أن اتصالى بالقصر لن يلبث أن يعرف ، وقد تشير إليه الصحف فيخلق ذلك بيننا وبين زملائنا فى المعارضة ، وبيننا وبين السعديين خاصة ، جوًّا لا يعاون على تضامن المعارضة التضامن الواجب لمقاومة طغيان الحكومة وبطشها . وكان جوابه : وهل عبأ بنا السعديون يوماً ؟ أو لم يحاولوا القضاء علينا ونحن شركاءهم فى الحكم ؟ فما بالنا نحرص على رضائهم كل هذا الحرص . قلت : إذن فلأستشر زعيمهم إبراهيم باشا عبد الهادى ، فإذا وافق على أن أقابل حسن باشا يوسف فلن أقابله إلا إذا خاطبنى شخصيًّا بطلب هذه المقابلة .

وأقرنى إخوانى ، وتحدثت مع إبراهيم باشا وشرحت له الأمر كله ، فكانت مشورته ألا أتردد فى مقابلة حسن باشا ، وذكرت ذلك لعلوبة باشا ودسوقى أباظة باشا ، وأعدت عليهم أننى لم أقابل حسن باشا إلا إذا خاطبنى هو بنفسه فى ذلك . فليس يكفينى أن يبلغنى أحدهم رغبته لأخُفّ إلى هذه المقابلة . وأضفت : « إننى سأصارحه برأيى فى سياسة القصر إذا هو حدثنى فى السياسة » .

وعدت إلى منزلى . وإننى لأتناول طعام الغداء إذ دق التليفون فجىء إلىّ به وقيل لى إنه حسن باشا يوسف . فلما خاطبته قال لى إنه ينتظرنى بعابدين الساعة السابعة مساء .

وذهبت إلى موعدى ومعى الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ، وكان علوبة باشا قد ردهما إلىّ . فلما تبادلنا التحية وضعتهما على منضدة بيننا وقلت له : هاتان هما الوثيقتان ، وليس لى من العلم بأمرهما إلا ما ذكره لك علوبة باشا . فأخذهما واحدة بعد الأخرى وجعل يعيد تلاوتهما ويسألنى عن المقصود بعبارات وردت فيهما . من ذلك إشارة الوثيقة الأولى المكتوبة بالآلة الكاتبة إلى المعاونة المادية التى بذلها الروس للوفد . ومنه تغيير القيادة المشار إليه فى الوثيقة الثانية . وكان جوابى . . أنتم هنا فى القصر أقدر منى على معرفة المقصود ، فأمور الحكم تمر بكم وتقع بإشرافكم ولا يخفى شىء منها عليكم . أما أنا فلا أعرف من ذلك شيئاً إلا ما نشرته الصحف أو اتصل بى بوصف كونى زعيماً للمعارضة بمجلس الشيوخ . ولم يبد حسن باشا ما يدل على شكه فى صحة الوثيقتين بأية صورة من صور الشك ، فقد كان يتحدث عنهما حديث المطمئن إلى صحتهما بعد أن قام مع علوبة باشا فى المقابلتين اللتين تمتا بينهما بشأنهما بمضاهاة التوقيعات الواردة على الوثيقتين بالأوراق الرسمية الموجودة فى الديوان ، والمهورة بإمضاء النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا .

ورأى حسن باشا يوسف أن لا فائدة ترجى من المناقشة فى عبارات الوثيقتين وما تنطوى عليه من قصد ، ورأيت أن أعدل بالحديث إلى غير هذه الناحية فسألته عن المفاوضات الجارية بين وزير الخارجية المصرية والحكومة البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية مصر ووحدة مصر والسودان . واغتبط هو لهذا التحول فى الحديث وقال :

— لم تتقدم هذه المحادثات خطوة . فصلاح الدين بك لم يكن يصنع كلما التقى بمستر بيفن أكثر من أن يلقى خطاباً يشرح فيه وجهة النظر المصرية فى الجلاء والوحدة ، ولا يتقدم فى المناقشة إلى ما وراء ذلك . فإذا التقى الرجلان بعد يوم أو يومين عاد صلاح الدين بك فألقى بالخطاب نفسه كرة أخرى . وأبدى مستر بيفن ما لديه من اعتراضات . ذلك

ما تشهد به محاضر المحادثات الموجودة عندنا فى السراى . وسيبقى الأمر على ذلك إلى أكتوبر أو نوفمبر المقبل ، وبعدهما ينتقل الحديث من الجلاء وتشبث إنجلترا ببقاء قواتها على قناة السويس ما بقيت الأزمة الدولية الحاضرة إلى مسألة السودان . وفيما حدث من مفاوضات إلى اليوم أنفق وزير خارجيتنا فى أثناء مقامه بأمريكا وبإنجلترا وفرنسا مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات ، غير خمس وسبعين ألفاً اعتمدت لوفد الأمم المتحدة الذى كان صلاح الدين بك يتولى رياسته .

وأظهرت دهشتى لدى سماع هذه الأرقام العجيبة التى لم يعرف لها من قبل مثيل وقلت : وفيما أنفق هذا المبلغ الجسيم ؟ قال : للدعاية فيما يقولون . ربع مليون من الجنيهات ينفق بغير نتيجة . ولما عرفت ذلك قلت لزكى بك عبد المتعال إن ما حدث يدعوه للاستقالة من وزارة المالية . لكن زكى بك لم يسمع يومئذ لمشورتى ، وبقى وزيراً للمالية حتى انتهز خصومه فى الوزارة فرصة إحراجه وإخراجه منها .

قلت : وعلى هذا النحو يجرى الحكم فى مصر اليوم .

وكان جواب حسن باشا . . وما عسانا أن نصنع ، الحكم سيئ ، والمعارضة أقفلت الباب بيننا وبينها ، والبلد فى هذا الموقف ينتظر .

قلت : المعارضة هى التى أقفلت الباب بينكم وبينها ! أم أنتم الذين ضربتم الباب بعنف فى وجه المعارضة حين أصدرتم مراسيم ١٧ يونيو الماضى .

قال : المعارضة هى التى أقفلت الباب بالاستجواب ، إذ تعرضت فيه لرجل من رجال الملك .

قلت : أتريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثر منى أو من أى مصرى .

فأطرق هنيهة لدى سماعه هذه العبارة ، ثم قال :

– إن الواجب يقتضى إبلاغ جلالة الملك كل مأخذ على الذين يتصلون به اتصالاً مباشراً قبل اتخاذ أى إجراء آخر ليرى فى الأمر رأيه .

قلت : هذا صحيح وهو بعض ما تقضى به المجاملة الواجبة . ولكنه لا ينطبق البتة على ما حدث ثم أدى إلى الاستجواب . فالاستجواب قد تناول واقعة أو وقائع كانت معروفة عندكم تمام المعرفة . تناول استيلاء كريم ثابت باشا على خمسة آلاف جنيه بشيك حرره النقيب باشا من أموال جمعية المواساة . وهذه الواقعة قد أثبتها محمود بك محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة يومئذ فى تقرير الديوان ، فعلمت الوزارة بإثباتها ، فطلبت إليه

رفعها فلم يقبل ، فأبلغ الأمر إليك ، فتقابلت أنت مع محمود بك مرتين وأبلغته فى ثانيتهما أن جلالة الملك لا يرى بأساً ببقاء هذه الواقعة فى تقريره ، ثم كان أن استقال محمود بك من رياسة الديوان حين رأى أن بقاءه فى هذا المنصب غير مرغوب فيه . ومن بعد ذلك تقدم سؤال إلى مجلس الشيوخ فى الموضوع قبل أن يقدم الاستجواب . مع هذا كله لم يتخذ أى إجراء .

هنا أطرق حسن باشا هنيهة ثم قال : كل هذا صحيح . وبعد هنيهة أردف :

– وهل الخمسة آلاف جنيه هى كل ما أخذ من الأموال العامة بغير حق .

دل الحديث من بعد على أن حسن باشا لم يقصد أن كريم ثابت باشا استولى على أموال أخرى بل كان يقصد إلى أن غيره استغل مركزه كذلك بغير حق . لكننى لم ألبث حين سمعت اعتراضه أن أجبت :

– كلا . ليست الخمسة آلاف شيئاً مذكوراً بالقياس إلى غيرها ، فقد أخبرنى المرحوم إسماعيل صدقى باشا قبل سفره الأخير إلى أوربا ، وكان قد جاء إلى رياسة المجلس يحدثنى فى أمر استقالته من عضوية الشيوخ ، أن كريم باشا استولى على خمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة فى أثناء حرب فلسطين للإفراج عنهم أو رفع الحراسة عن أموالهم . وقد علق صدقى باشا على كلامه هذا بقوله . وها أنت ذا تشتغل بالسياسة المصرية من ثلاثين سنة ولم تحصل على ثلث هذا المبلغ أو ربعه أو أقل من ذلك . وأجبته أنا يومئذ : وأنا راض عن عملى السياسى والحمد لله .

وأضفت إلى ما سبق أن خمسة الآلاف قام الدليل على استيلاء كريم ثابت باشا عليها أما ما ذكره صدقى باشا فلم يقم عليه دليل حاسم إلا ما ذكره من أن حرم كريم باشا اشترت أرض فضاء إلى جانبه وكتبت إلى دولته أنها دفعت فيها أربعين ألفاً من الجنيهات ، ورغبت إليه ألا يطلب أخذها بالشفعة .

ورأى حسن باشا أننى اتجهت فى إجابتى عن سؤاله غير الوجهة التى أرادها فقال :

– وهل كريم باشا هو وحده الذى استولى على أموال بغير حق . .

وأجبته : كلا . وأنا أعلم وأنت تعلم أن كثيرين من وزراء هذا العهد ومن أنصاره قد استولوا فى صفقات القطن وفى الاستيراد والتصدير وفى غير ذلك على أموال طائلة بغير حق .

قال : وفى وزاراتكم أنتم . ألم يحدث فيها مثل ذلك !

فأجبته : لم تكن للأحرار الدستوريين وزارة منذ استقالت وزارة محمد باشا محمود عام ١٩٣٩ . أما اشتراكنا فى الوزارات التى أتت بعد ذلك فلم يتح لنا المشاركة فى هذا النوع من الشئون العامة ، ولا يسأل الأحرار الدستوريون فيها إلا عن الوزارات التى يتولوها وعما أقره مجلس الوزراء .

قال : وعبد المجيد باشا إبراهيم صالح ، وأحمد باشا عبد الغفار . .

وسارعت إلى إجابته : أنا لا أعرف عن عبد المجيد باشا إبراهيم إلا مسألة زاما . وهذه مسألة تولت النيابة تحقيقها وقد حدثت قبل أن يكون عبد المجيد باشا وزيراً . وقد طلب إلى عبد المجيد باشا وإلى غيره ممن كانوا معه فى مجلس إدارة الشركة المذكورة أن يدفعوا مبالغ اعتبرتهم النيابة مسئولين عنها فدفع كما دفعوا ، ثم استقال عبد المجيد باشا ، وقد كانت استقالته على غير رأيى ، إذ أشرت عليه بألا يستقيل ، فخشى بطش الحكم به بعد إقالته . أما أحمد باشا عبد الغفار فقد أشرت عليه بعد أن نشر مصطفى بك فودة مقالاته بأن يبلغ النيابة ، وقلت له : إذا رأيت فى تصرفك ما يخالف المألوف فالخير فى أن تستقيل . وقد أبلغ النيابة وأبلغ النقراشى باشا إذ ذاك أنه يرى أن يستقيل ، فلم يوافقه النقراشى باشا وحرص على بقائه فى الوزارة .

قال حسن باشا وكأنه يقاطعنى :

– بل نحن الذين حمينا أحمد باشا عبد الغفار . السراى هى التى حمته ، وهى التى حرصت على بقائه فى الوزارة .

وأجبت : ذلك ما لم أكن أعلمه . وإذا كنت بهذا القول تريد أن أحمد باشا كانت عليه مسئولية ، وأنكم برغم ذلك حميتموه وأعفيتموه من نتائج هذه المسئولية فذلك شأن آخر .

قال : ولكن هذا هو الذى حدث .

قلت : وهذا هو الفرق بينى وبينكم . أنا طلبت إليه إذا رأى أنه خالف العرف المألوف أن يستقيل . وأنت تقول إنه خالف وأنكم مع ذلك حميتموه !

قال : على كل حال ذلك هو الذى حدث .

قلت : وعلى كل حال فما تقول إنه حدث إذ ذاك لا يبلغ أن يكون قطرة من بحر فيما هو حادث اليوم من تلاعب فى الحكم وفى الاستيراد والتصدير وفى المحاباة والمحسوبية وفى كل شئون الدولة من استغلال للنفوذ بكل صوره وألوانه .

قلت : وما عسانا نستطيع أن نصنع . . إننا لا نستطيع شيئاً .

قلت : لما حدثت مناقصة مزرعة الجبل الأصفر فى سنة ١٩٣٨ ، وحين كان رشوان باشا محفوظ وزيراً للزراعة ، رآى الملك فاروق أن ما حدث لا يتفق مع نزاهة الحكم . ومع أن رشوان باشا لم تكن له شخصياً أية فائدة مما حدث فقد أبلغ جلالته محمد باشا محمود أن الخير فى أن يستقيل وزير الزراعة سمواً بنزاهة الحكم أن ترقى إليها شبهة ولو كانت باطلة . وقد اغتبط الناس يومئذ بهذه المشورة الملكية لأنهم كانوا ولا يزالون يريدون أن يكون جلالة الملك دائماً فى مصر وخارج مصر ، النبراس المضىء والنجم الساطع الذى يتطلع الكل إليه ويرى فى حكمته ما يطمئن معه إلى مصير البلاد فى الداخل والخارج . واستقال رشوان باشا وتولى غيره وزارة الزراعة . مع ذلك جرى تحقيق دقيق فى الأمر استمر زمناً غير قصير . فأى جديد حدث حتى تغير الذى كان بالأمس والسلطات التى تشرف على الحكم هى هى لم تتغير .

قال : ألم أقل لك يوم التقينا فى نيويورك فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧ إن أمورنا فى مصر قلّ الرجاء فيها .

قلت : لعلك لم تنس ما كان يدرس لنا فى الحساب حين كنا تلاميذ فى المدارس الابتدائية . كانت إحدى المسائل التى تطرح علينا أن فرداً كان يتسلق خشبة طولها كذا . وأنه كان يقفز عدد كذا قفزات فى الساعة ، وفى كل قفزة يرتفع ثلاثة أقدام ثم يتزحلق إلى أسفل قدمين . فإذا كان قد بلغ أعلى الخشبة بعد كذا من الدقائق فما طول الخشبة . هذه المسألة الحسابية التى كنا نعرفها أطفالاً تنطبق اليوم على السياسة المصرية أكثر مما كانت تنطبق على ذلك الفرد . فنحن فى مصر الآن نقفز ثلاث خطوات فى سبيل التقدم ثم نرتد إلى الوراء عشرين خطوة . ولو أن المشرفين على شئوننا العامة وجدوا من رقابة الرأى العام ومن رقابة من يملك الإشراف على تصرفاتهم ما لا يغريهم باستغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة لكان شأننا غير هذا الشأن ، وحالنا غير هذه الحال .

قال : أؤكد لك أننى لو كنت أملك بضعة أفدنة أطمئن بها إلى حياتى لآثرت الانسحاب إليها وترك منصبى .

قلت : الحمد لله أن لى أفدنة ليست كثيرة ولكنها تكفى لأعيش أنا وأولادى من غلتها ، ولذلك أستطيع أن أتابع عملى فى الحياة السياسية لما أرى فيه مصلحة البلاد .

قال : وهلا تزال ترى أن الاستجواب كان فى محله !

قلت : ليس من شأن رئيس المجلس أن يحكم على استجواب إن كان فى محله أو لم يكن ، بل المجلس هو المختص بالفصل فى ذلك بعد مناقشة الاستجواب . ومع ذلك ماذا كان فى الاستجواب ؟ لم يكن فيه إلى جانب مسألة كريم ثابت والخمسة آلاف جنيه غير فضائح الجيش . ففضائح الجيش حققها النائب العام ورفع أمرها إلى القضاء ليفصل فيها . وذلك ما يسوغ الذى حدث بشأنها فى الاستجواب كل مسوغ .

قال : فضائح الجيش وتحقيق النائب العام . بكرة تشوف . (غدا ترى) .

قلت : على أية حال هذا الذى حدث يسوغ الاستجواب ويجعل للحياة النيابية فى مصر ما يبررها . .

قال : ألست أنت الذى قلت إن الحياة النيابية فى مصر مسرحية من بدء الانتخابات إلى كل ما يجرى فى البرلمان !

قلت : نعم . أنا الذى قلت لك ذلك . وهو صحيح ولازلت مقتنعاً به . لكنى رأيت وأرى أن هذه المسرحية يجب أن تصبح يوماً حقيقة واقعة ، ويجب أن نعاون جميعاً على ذلك حتى يألف الرأى العام المصرى الحكم البرلمانى ويدرك معناه . ولا يكون ذلك ومجلسا البرلمان لا عمل لهما إلا الموافقة على ما تتقدم به الحكومة من تشريعات والانتقال إلى جدول الأعمال فى الاستجوابات ، والاستجابة إلى السليم وغير السليم من مطالب النواب والشيوخ فى الوزارات . وإنما يكون ذلك بأن يثبت البرلمان وجوده الحين بعد الحين على نحو ما فعل فى هذا الاستجواب الخاص بأموال المواساة وبفضائح الجيش .

قال : أتحسب أن البرلمان يستطيع فى الوقت الحاضر وبالصورة التى تراها أن يوجه الرأى العام على النحو الذى تذكره .

قلت : لعلك تشعر معى بأن ما يحدث فى البرلمان من نشاط يظهر له صدى قوى فى الخارج . ربما لا يتجاوز هذا الصدى دائرة محدودة فى انتشاره . لكن علينا أن نشجع مصدر الصدى حتى يكون البرلمان فى يوم قريب أداة توجيه صالحة للحكم . وإنما يكون تشجيع البرلمان بأن يشعر الكل أن ما يجرى فيه لا يذهب صرخة فى واد ، وبالأحرى لا يكون محل مؤاخذة للأعضاء الذين يبدو من نشاطهم ما يثير هذا الصدى .

قال : لا تحسب إصلاح الأمور فى مصر يسيراً . لقد تحدثنا الآن عن كثير من شئون البلاد الداخلية والخارجية . وقد ذكرت أنت أن هذه الشئون ترتد ارتداداً مضطرداً إلى الوراء . وما ذكرته من ذلك يشهد بصحة ما قلته لك بنيويورك فى سنة ١٩٤٧ أن أمر

مصر ميؤوس منه . قال هذه العبارة الأخيرة بالإنجليزية هكذا

The case of Egypt is a hopeless case

وأجبته : البركة فيكم .

فقال : أى أننا نحن المسئولون عن هذه الحال .

قلت : أنا لم أقل إلا أن البركة فيكم . فإذا فسرتها أنت على هذا النحو فتبعة التفسير عليك . وابتسمنا ، ورأيت أن الحديث طال ، وأننى نفضت ما فى جعبتى وأديت واجبى فى تصوير الحال ، واعتذرت أن أضعت من وقته ما أضعت واستأذنته فى الانصراف ، فصاحبنى إلى مصعد القصر واستمر حديثنا ونحن فى طريقنا إليه فلما بلغناه ، كررت عبارتى الأخيرة . . البركة فيكم ، ثم ذكرت أننى تركت الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين فى مكتبه فقال : « هما فى الحفظ والصون » .

وعدت إلى منزلى ، وفى الغد التقيت بدسوقى أباظة باشا وأحمد على علوبة باشا وقصصت عليهما الحديث فقالا حسناً فعلت إذ نبهت إلى ما يجب التنبيه إليه .

واعتقدت أن المسألة انتهت عند هذا الحد .

وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس سافرت إلى أوربا لأحضر اجتماع لجان الاتحاد البرلمانى الدولى ومجلس الاتحاد ، وكان مقرراً عقدهما بموناكو . وبعد انتهاء أعمال اللجان والمجلس سافرت إلى برن بسويسرا ثم إلى باريس وعدت إلى مصر فى منتصف أبريل . فلما التقيت بعلوبة باشا أبلغنى أن حسن باشا يوسف اتصل به فى أثناء سفرى وذكر له أنه تحقق من أن الخط المنسوب إلى محمود بك شوقى ، الذى كتبت به الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك ، وأنه لذلك يشك فى صحة الوثيقتين ولهذا أعاد الوثيقتين إلى علوبة باشا بعد أن بقيتا عنده ، منذ تركتهما أنا بمكتبه فى القصر ، بضعة أسابيع . ولم أعر الخبر من العناية إلا ما يستحقه ، وقلت لعلوبة باشا : هذه مسألة فرغ منها نهائيا .

ولم أفكر فى أمر الوثيقتين من بعد . لكن بعض الصحف نشرت ، قبيل سفرى لحضور اجتماع موناكو للاتحاد البرلمانى الدولى ، إننى قابلت حسن باشا يوسف ، ولما كانت مثل هذه المقابلة محل تساؤل من كثيرين لأن حجاباً حدث بين المعارضة والقصر منذ مراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم ازداد كثافة حين بعثت المعارضة بكتابها إلى جلالة الملك فى أكتوبر من تلك السنة تحتج فيه على تصرفات الوزارة القائمة ، لهذا رأيتنى فى حل بعد هذا النشر فى الصحف من أن أذكر السبب الذى أدى للمقابلة ،

وترددى فيها ، واستشارتى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وما دار من حديث بينى وبين رئيس الديوان بالنيابة ، وما كنت لأفضى بشىء من هذا كله لولا النشر فى الصحف . فقد اتفق حسن باشا يوسف وعلوبة باشا على ألا تخرج المسألة من بينهما إلا لى أنا ، وألا أذكر أنا عنها شيئاً لأحد . وكانت المقابلة بعد هذا الذى اتفق على عدم إذاعته . فلما أذيع نبؤها لم يكن بد من أن أقص كل ما حدث على كل رجل فى المعارضة سألنى عنها .

ولقد حدث بعد سفرى إلى أوربا مباشرة أن أثير فى مجلس الشيوخ استجواب كنت قد قدمته إلى المجلس عن المحادثات بين وزير الخارجية المصرية ووزير الخارجية البريطانية ، وكان قد تأجل غير مرة إجابة لطلب الوزير . فلما شرحت الاستجواب ذكرت فيه أن وزير الخارجية أنفق فى الدعاية للمسألة المصرية فى أثناء وجوده بأمريكا رئيساً لوفد مصر لدى الأمم المتحدة ؛ وفى أثناء مقامه بأوربا فى لندن وباريس ومحادثات مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية مبلغ مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات إذا أضيفت إلى ما أنفقه وفد الأمم المتحدة وقدره خمسة وسبعون ألفاً بلغت ربع مليون من الجنيهات وتلك هى الواقعة التى قصها على حسن باشا وذكر معها أنه أشار على الدكتور زكى بك عبد المتعال أن يستقيل بسببها فلم يقبل . على أننى حين ذكرت القصة بمجلس الشيوخ لم أنسبها إلى حسن باشا ولا إلى شخص معين ، بل ذكرت أنها رويت لى ، وأن العهدة فيها على الراوى . فلما رد وزير الخارجية على استجوابى كذب هذه الواقعة وذكر أنه لم ينفق فيما خلا الخمسة والسبعين ألفاً التى اعتمدت لوفد الأمم المتحدة ، غير عشرة آلاف من الجنيهات .

وقد أثار تكذيبه هذا ضجة فى المجلس كنت قديراً على القضاء عليها بذكر المصدر الذى استقيت منه الخبر ، وذكر اسم حسن باشا يوسف . لكننى لم أفعل إيثاراً منى للمحافظة على سرية الحديث الذى دار بيننا عن أن تلوكه الألسن .

انقضت أسابيع من عودتى لأوربا لم يجد فيها جديد فى أمر الوثائق التى قيل إنها غير صحيحة ، ولا فى أمر الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا يوسف ، واقتنعت كذلك بأن المسألة طويت إلى غير عودة .

وإنى لفى منزلى يوماً إذ تحدث إلىّ عبد الرحيم بك غنيم النائب العام تليفونياً وأخبرنى أنه يريد زيارتى . ودهشت وأخذت أسائل نفسى عن سبب هذه الزيارة . ولم يدر بخاطرى قط أنها تتعلق بموضوع الوثيقتين . فقد نسيت هذا الموضوع واعتقدت أنه

دفن نهائيًا إلى غير بعث .

نزلت إلى غرفة الاستقبال فى الموعد الذى اتفقنا على حضور النائب العام فيه . وحضر وتبادلنا التحية وجلسنا فأخبرنى أنه تقدم إليه بلاغ من مصطفى النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج وزير البلديات يذكران فيه قصة الوثيقتين وأنهما مزورتان ، وأنهما قدمتا إلى الديوان الملكى فأضيفت بذلك إلى جريمة التزوير جريمة استعمال أوراق مزورة . فرويت له القصة من أولها ، حين جاءنى حسن باشا عبد الوهاب وذكر لى أمر الضابط الذى يستطيع إحضار هذه الوثائق . وما دار بيننا من حديث وما كان من أمر علوبة باشا ومقابلته حسن باشا يوسف ومضاهاتهما الورقتين على أوراق بالقصر ، وحرص حسن باشا على مقابلتى أنا ، لكننى لم أرو من الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا إلا ما تعلق بأمر الوثيقتين ، فلم أذكر شيئاً مما ذكره عن المفاوضات وعن الاستجواب وعن فساد الحكم وعن كل ما قصصته فى هذا الفصل . وختمت حديثى بأن حسن باشا رد الورقتين إلى علوبة باشا وأخبره أنه تأكد من أن خط الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك شوقى ، وأننا اعتبرنا المسألة منتهية عند ذلك .

أتممت حديثى فسألنى عبد الرحيم بك : ألديك مانع من تدوين أقوالك هذه فى المحضر الذى أدلى فيه النحاس باشا وإبراهيم بك فرج بأقوالهما ؟ قلت : كلا . لا مانع عندى . قال : كاتب النيابة فى السيارة ومعه المحضر ، فهل تسمح بدعوته ؟

استدعينا الكاتب فجاء ومعه المحضر فأطلعنى النائب العام على البلاغ المقدم من النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج ثم طلب إلىّ إملاء ما ذكرته له ، فانتقلنا إلى غرفة مكتبى ليكون سكرتير النيابة مستريحاً فى عمله . فأمليت فى المحضر كل ما لدىّ من معلومات فى الموضوع وأضفت إلى الإملاء أن أخرجت من مكتبى الصورة الفوتوغرافية للوثيقة الأولى المكتوبة على الآلة الكاتبة ، والصورة السلبية للوثيقة الثانية التى قيل إن صلبها بخط محمود بك شوقى لأننى لم تكن لدى منها صورة إيجابية . وأعتقدت بعد الإفضاء بكل ما عندى أن النائب العام سيأمر الكاتب بأن يطوى محضره وسيعتبر الحادث من جهتى منتهياً . فما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدى ، أن يرى النائب العام فى أقوالى غير الصورة الواضحة للحقيقة الناصعة . وما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدى أن تتخذ العدالة أداة من أدوات النضال السياسى أو أن تهيأ لها أسباب مصطنعة تمكنها من أن تكون هذه الأداة .

لكننى تبينت بعد قليل أننى مبالغ فى حسن الظن . وقد رأيت النائب العام يوجه

إلىّ أسئلة يريد بها أن يقول إن الظواهر أمامه تدله على أننى أعلم ، أو أننى كان واجباً علىّ أن أتبين فى غير عناء ، أن الوثيقتين مزورتان ، وأننى لذلك شاركت فى استعمالهما بتقديمهما إلى رئيس الديوان بالنيابة وأنا أعلم بتزويرهما . وقد تولتنى لهذه الأسئلة دهشة أشد الدهشة . وقد قلت له وأثبت فى محضره أننى كنت ولا أزال أرجح صحة هذه الوثائق ، وأن حسن باشا يوسف ضاها توقيع النحاس باشا وإبراهيم بك فرج على ما عنده من أوراق رسمية ، وذلك بحضور علوبة باشا ، فدلتهما المضاهاة على تمام الشبه بين التوقيعات على الوثيقتين وما ضاهيا عليه من أوراق رسمية ، فكان واجب النائب العام أن يتخذ هذه الأقوال التى أدليت بها حجة مسلمة وأن يتجه بالتحقيق وجهة أخرى إن شاء . فما كان لمن له مثل ماضىّ ومثل مكانتى أن يقول غير الحق . لذلك استهجنت تصرف النائب العام حين بدأ يوجه إلىّ أسئلة فيها معنى الريبة فى أننى أعلم أن الوثائق غير صحيحة ، وأظهرت له هذا الاستهجان واضحاً ، قلت له : وهل تتصور أنت أننى أستعمل أو أشير باستعمال ورقة أعلم أنها مزورة ؟ هذا بطبعه غير معقول . فلم يجب على هذا الاعتراض بأكثر من قوله : إن واجبى يقتضينى أن أحقق كل نقطة تعرض أمامى . ولم أر أن أناقشه فى هذا الاتجاه العجيب ، لأننى شعرت أنه أحد رجلين : رجل مغلوب على أمره فلا حيلة له فى أن يسلك هذا المسلك مع ادعاء أنه يؤدى ما يعتقد أنه واجبه محافظة على كرامته وكرامة منصبه ، أو رجل لا يعرف واجب التحقيق وواجب المحقق . ولا فائدة فى الحالين من مناقشته . وجال بخاطرى أن أرفض الإجابة عن أسئلته ، ثم رأيت الرفض يقوى حجته فى ضرورة سؤالى ، فجاريته ولم أترك سؤالاً وجهه إلا أجبت عنه وإن بلغ من الإغراب حداً لا أحب أن أصفه .

وزاد فى دهشتى أنه طلب إلى الكاتب فأخرج من ملف البلاغ المقدم من النحاس باشا وإبراهيم بك فرج صورة فوتوغرافية للوثيقتين اللتين يجرى التحقيق بشأنهما وأطلعنى عليهما . من أين حصل المبلّغان على هاتين الصورتين ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : فإما أن يكون الشخص الذى أحضر إلينا هذه الوثائق قد صنع مثل هذا الصنيع مع النحاس باشا ، وإما أن تكون الصورتان قد أخذتا من الصورتين اللتين تركتهما فى مكتب حسن باشا يوسف يوم قابلته . واستبعدت أنا الفرض الأول ، لأنه لا يؤدى إلى علم النحاس باشا بأن علوبة باشا أو بأننى قابلت حسن باشا يوسف وتحدثت معه فى أمر الوثيقتين . لم يبق إذن إلا الفرض الثانى ، وهو أن يكون حسن باشا قد سمح بأخذ صور فوتوغرافية من الصور

التى تركتهما له وقال لى إنهما « فى الحفظ والصون » . وهذا هو الفرض الذى أكدته وأثبته فى محضر النيابة . ولكننى تساءلت مع ذلك . كيف سوغ رئيس الديوان لنفسه أن يفعل هذه الفعلة وهو الذى طلب ألا يتجاوز الحديث فى هذا الأمر ثلاثة رجال . . هو وعلوبة باشا وأنا . لهذا دهشت . لكن خفف من دهشتى أنه رجل يعمل لحساب غيره ، فإذا أُمر وجب عليه أن ينفذ الأمر .

وإذا كان حسن باشا يوسف قد سمح بأخذ الصورتين اللتين أرفقتا ببلاغ النحاس باشا فمن الذى أوصل هاتين الصورتين إلى النحاس باشا ليقدمهما مع بلاغه ؟ فقد ذكرت الصحف بعد حين أن النحاس باشا كان يوماً فى حضرة جلالة الملك ، وأن كريم ثابت باشا المستشار الصحفى للديوان الملكى ، حمل مظروفاً إلى جلالته فسلمه الملك إلى النحاس باشا وأن صورتا الوثيقتين كانتا فيه ثم صدر بلاغ رسمى بتكذيب هذه الواقعة ، ثم لم تسأل النيابة الصحف التى نشرتها عن الدليل عن صحتها .

استمر النائب العام يسألنى وأنا أجيبه ساعتين ونصف الساعة ، ثم إنه أقفل محضره وسألنى إن كنت أريد أن أقرأه قبل أن أوقعه فلم أرد أن أحمل نفسى هذا العناء اطمئناناً منى إلى ذمة الكاتب . ووقعت المحضر فلما آن للنائب العام أن ينصرف قلت له : كان الله فى عونك . وأجابنى : بل كان فى عونكم أنتم .

وقبل الظهر من غد ذلك اليوم خاطبنى النائب العام تليفونيًّا بأنهم أحضروا « هجرس » الذى ذكرت كنيته فى التحقيق ، وأنه سيسأله فى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر ، وسألنى إن كنت أريد أن أحضر سؤاله ، فأجبته بأن هذا الموعد لا يوافقنى ، وأننى لا يهمنى أن أسمع ما يقوله هجرس لأننى لم أره قط ، واتفقنا على أن أذهب إليه بدار النيابة فى الساعة السابعة من المساء . فلما دخلت عليه أخبرنى أنه سأل « هجرس » ، وأن « هجرس » اعترف بأنه لم يقابلنى ، وذكر الوقائع التى ذكرتها وأضاف إليها أنه أخذ مبلغاً من علوبة باشا ، وروى أموراً أخرى لا تتصل بى . وأراد النائب العام أن يسوغ إزعاجه إياى ودعوته لى على الرغم من أن أقوال هجرس ليس فيها ما يقتضى هذه الدعوة ، فسألنى عما إذا كانت الوثائق التى اطلع عليها حسن باشا يوسف عندى ، فقلت له : لقد ذكرت لك أنها ردت الى علوبة باشا ولا تزال عنده ، فرجانى فى أن أخاطب علوبة باشا تليفونيًّا من مكتبه ليرسلها مع سائق سيارة النائب العام الذى سيذهب ومعه بطاقة منى وخاطبت علوبة باشا وجاء السائق بالصور الفوتوغرافية للوثائق فأودعت فى التحقيق ، كما أودع إقرار كتابى

بخط هجرس وتوقيعه يؤكد صحة الوثائق وأن أصلها موجود فى المفوضية الروسية .

اعترف هجرس بهذا الإقرار فاستأذنت النائب العام وانصرفت مقتنعاً من أن ما أسموه تحقيقاً قد انتهى بالنسبة لى . لكن التليفون دق بعد يومين فخاطبنى النائب العام واعتذر عن إزعاجى ثم طلب إلى أن أزوره زيارة أخرى بمكتبه مساء ذلك اليوم . وذهبت إليه فسألنى بعض أسئلة لا قيمة لها ثم أخبرنى أن التحقيق هداهم إلى مصدر هذه الأوراق المزورة وأنهم ضبطوا أصول الورقتين محل التحقيق كما ضبطوا أوراقاً كثيرة أخرى مزورة كذلك . وإنما اهتدوا إلى هذا المصدر بعد أن أخبرهم محمد سليمان هجرس أن الذى سلمه الوثيقتين لم يكن موظفاً بالمفوضية الروسية ، بل كان موظفاً بالسكة الحديد المصرية اسمه عبد العزيز جاد الحق ، وأن جاد الحق هذا يتصل بالمفوضية الروسية عن طريق موظفين ثلاثة منهم فتاتان ، فلما أدلى هجرس بهذه الأقوال فتشت النيابة منازل عبد العزيز جاد الحق ، فله أكثر من منزل واحد لأن له أكثر من زوجة ، فوجدت فى منزل له بناحية « طرة » غرفة ملأى بهذه الأوراق المزورة ، ومن بينها أصول الورقتين اللتين أعطيت إلينا صورتهما . وأطلعنى النائب العام على أوراق أخرى مزورة ذكر أن النيابة ضبطتها من بينها خطاب موجه إلى المفوضية الروسية أيضاً بالإمضاء سيف الإسلام عبد الله ، الأمير اليمنى ، يتحدث فيه عن بترول اليمن وعن عروض قدمت لاستغلاله حديث من يعرف شئون اليمن حق المعرفة . وأبدى النائب العام اغتباطه بالعثور على مصدر هذه الأوراق المزورة ، وشاركته فى هذا الاغتباط وقلت له : الآن تستطيع أن تتصرف فى القضية مطمئناً ، قال : كلا . بل لا بد من سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وهما عضوان فى مجلس الشيوخ فلا بد من رفع الحصانة عنهما . قلت . . أوما أنت ستسألهما كشاهدين فلا ضرورة لرفع الحصانة . قال : ولو . أنا أخشى أن تثار هذه المسألة وتكون موضع مناقشة حين تثار فى المجلس ، وأنا لا أريد هذا .

أما إذا كان لا بد من رفع الحصانة عنهما لسؤالهما فأطمئنك عن علم أن الأمر سيتم من غير مناقشة فى المجلس . فسأتصل أنا بالرجلين وأطلب إليهما حين يبلغ إليهما طلب رفع الحصانة عنهما ، أن يكتبا إلى رئيس المجلس بالموافقة على رفع الحصانة ، فيستطيع رئيس المجلس عند ذلك أن يجمع لجنة العدل بصفة مستعجلة ، وأن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس فى اليوم نفسه فيوافق المجلس عليه من غير مناقشة ، وتسأل الرجلين فى اليوم التالى فينتهى هذا التحقيق .

ولست أنكر أننى كنت جد حريص على انتهاء التحقيق ، حريصاً كذلك على أن يسمع النائب العام أقوال حسن باشا يوسف . وقد أفضيت إليه برغبتى فى ذلك فكان جوابه : لا أرى أية ضرورة لسماع حسن باشا ما دمت قد قررت أن الأوراق عرضت عليه . قلت : ولكنها عرضت عليه للتحقق من صحتها أولاً . وهذا أساسى . فقال : لست أرى ضرورة لسماعه . وقدرت عند ذلك أنه مقتنع بالواقع الذى رويته له ، فازددت حرصاً على إنهاء التحقيق .

وإنما حرصت على هذا الإنهاء لأن النائب العام كان قد أصدر أمراً يحظر به على الصحف نشر أنباء التحقيق اعتماداً على المادة ١٩٣ من قانون العقوبات . لكنه أصدر هذا الأمر بعد أن كانت بعض الصحف المؤيدة للحكومة قد نشرت ما أرادت الحكومة نشره . وكان النائب العام يعد برفع الحظر متى انتهى التحقيق ، ويعترف بأن من حقنا أن نرد على ما نشره لولا أن مصلحة التحقيق توجب عليه التمسك بأمر الحظر إلى أن يتم هو إجراءاته . لهذا عاونته بالرأى حين أصر على رفع الحصانة عن علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب حتى تجرى الأمور بأسرع ما يستطاع .

وخاطبت علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وذكرت لهما ما حدث . فلما أبلغا طلب رفع الحصانة كتبا إلى رئيس مجلس الشيوخ بموافقتهما على رفعهما ، وأقر المجلس هذا الإجراء فى نفس اليوم ، يوم الاثنين . وفى يوم الثلاثاء أول أيام رمضان طلبهما النائب العام ليذهبا إليه ، وطلب إلىّ أن أحضر ، فذهبت مع علوبة باشا ، فألفينا حسن باشا عبد الوهاب سبقنا وعلمنا أن النائب العام سأله . وقد استمر يسأله من الساعة الثانية إلى الساعة العاشرة ، واستمر يسأل علوبة باشا من الساعة العاشرة والربع إلى ما بعد منتصف الليل . فلما ذهبت إليه بعد سؤالهما قال : لقد قرر الباشاوات كل ما ذكرته فليس لدى ما أسألك عنه . قلت : لعل هذه السهرة فى النيابة هى تحية رمضان ، ولعل سعادة النائب يستطيع التصرف فى التحقيق الآن . قال : لقد أحلت الأوراق التى ضبطناها عند عبد العزيز جاد الحق إلى إدارة الطب الشرعى لإبداء الرأى فى تزويرها .

ورفع النائب العام قراره بحظر النشر غداة ذلك اليوم فكتب محرر مجلة روز اليوسف مقالاً عن التحقيق وموضوعه جاء فيه . .

« إنه حادث كان يجب أن يمر كما يمر أى حادث تصادم ، أو حادث نشل محفظة وجيه ، مما تنشره الصحف فى عمود أخبار البوليس . . . فهو نتيجة طبيعية لنظام الحكم

الذى يعتمد على إفساد الذمم وشراء الضمائر والتحريض على الوشاية والتجسس . . .

« وقد ثبت من التحقيق أن المتهمين فى هذا الحادث كانوا من عملاء وزارة الداخلية الذين يتعاونون مع البوليس السياسى واعترف فؤاد باشا سراج الدين بأنه كان يشترى الوشايات من هؤلاء المتهمين . . . فليس بمستغرب بعد هذا أن يقوموا بتزوير خطاب أو وثيقة طمعاً فى زيادة الربح الحرام الذى تعترف به الدولة وتصرفه من الخزانة العامة . . .

« وهم – أى هؤلاء المتهمين – ليسوا فى هذا الحادث جناة ، بل هم ضحايا . . . ضحايا النظام الذى أفسد أخلاقهم ، وقتل ضمائرهم ، وأرشدهم إلى الطريق الدنس الذى يرقون منه . . . ضحايا الأساتذة الكبار المحترمين الذين علّموهم أن للوشاية ثمناً وللوقيعة أجراً وللدس على الأبرياء مكافأة . »[1]

ورأيت الفرصة مناسبة لبيان وجهة نظرى فى هذا الأمر فبعثت إلى روزاليوسف بخطاب هذا نصه[2] :

. . . رئيس تحرير روزاليوسف

أدليتم فى العدد الأخير من مجلتكم ببحث دستورى أثارته الوثائق التى تنسب إلى النحاس باشا أنه اتصل بالمفوضية السوفييتية وذلك لمناسبة اطلاع رئيس الديوان الملكى على هذه الوثائق . وذهبتم إلى أن القصر ليس جهة مختصة وأن غاية ما يملكه هو أن يحيل هذه الوثائق إلى الوزارة ، ورأيتم لذلك أن اطلاع حسن باشا يوسف كان عملاً غير دستورى أملته فكرة رجعية لم يكن لى أن أقرها ، بل كان الواجب يقتضى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان أو إلى الصحف أو إلى النحاس باشا نفسه .

واسمحوا لى أن أخالف رأيكم فى هذا الموضوع سواء من الناحية الدستورية أو من الناحية العملية :

فما أحسبكم ترون أن إرسال الوثائق إلى النحاس باشا كان منتجاً . ولو أنها أرسلت إليه لبادر إلى تكذيبها – ولو كانت صحيحة – ولأثار من الضجة حولها ما أثار اليوم لأغراض حزبية . . . هذا فضلاً عن أنه طرف فى الموضوع فلا يجوز أن يكون حكماً فيه .

وقد فكرنا فى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان ، وفى إرسالها إلى الصحف ، ثم قدرنا أن النحاس باشا سيكذبها ولو كانت صحيحة ، وسيثير حولها ضجة ضخمة ليصرف الناس

---

(١) مجلة روزاليوسف السنة ٢٦ العدد ١٢٠٠ الصادر فى ١٢ يونية ١٩٥١ . ص ٣ .

(٢) مجلة روزاليوسف العدد ١٢٠١ الصادر فى ١٩ يونيو ١٩٥١ ص ٤ .

عن التفكير فى أمر وزارته ، وما هى سادرة فيه من غى أثار فى الأرض الفساد .

ولما كان أكبر همنا يوم حصلنا على الوثائق أن نصل إلى تأكيد لا يرقى إليه الريب فى أمر صحتها وذلك رغم ما قام به علوبة باشا من إجراءات رجحت عندنا هذه الصحة ، لهذا رأينا أن نلجأ إلى رجل تكون تحت يده أوراق رسمية تحمل توقيع النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا ، فلجأنا إلى رئيس الديوان الملكى بالنيابة وأطلعه علوبة باشا على الوثيقتين للتحقق من صحتهما . وكان تفكيرنا أنه إذا ثبتت هذه الصحة ثبوتاً يقينياً كان لديوان جلالة الملك أن يرتب على ذلك ما يراه من النتائج الدستورية ، وكان لنا من جانبنا أن نرتب عليه ما نراه سواء فى البرلمان أو خارج البرلمان .

ولو أن حسن باشا يوسف تيقن من صحة الوثائق ، وأفضى بيقينه هذا إلى جلالة الملك لكان من حق جلالته الدستورى أن يشير برأيه فى هذا الموضوع على رئيس وزرائه ، إن رأى إبداء هذه المشورة . ولرئيس الوزارة بعد ذلك أن يكون له رأيه فى الموضوع . فهو المسئول أولاً وآخراً عن تصرفه بحكم الدستور .

ولجلالة الملك حقه الدستورى فى المشورة . ذلك ما يجرى به الفقه الدستورى وما يستفاد صراحة من نص الدستور على أن أوامر الملك لا تخلى الوزراء من المسئولية ولا تكون نافذة إلا إذا وقعها الوزير المختص .

لم يطمئن رئيس الديوان بالنيابة إلى صحة الوثائق بعد أن بقيت عنده أياماً عدة ، فردها إلى علوبة باشا ، واعتبر هو من جانبه ، واعتبرنا نحن من جانبنا أن المسألة انتهت عند هذا الحد . وكنا نعتقد أنها لن تثار من بعد لأن الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ردت إلى علوبة باشا ، وذكر رئيس الديوان بالنيابة أنه لم يبق عنده من هذا الموضوع أثر .

كيف حصل النحاس باشا على صورة فوتوغرافية أخرى للوثيقتين فقدمها إلى النيابة مع بلاغه المشترك مع إبراهيم فرج باشا ؟!

لقد كذب رفعته أنه تسلمها من القصر ، ولم تحقق النيابة كيف وصلت إليه . ولم تسأل حسن باشا يوسف فى هذه المسألة ولا فى غيرها ، مع أن اسمه ورد فى التحقيق غير مرة ومع أننى طلبت سؤاله .

أحسبكم بعد الذى تقدم ، توافقوننى على أن حرصنا على معرفة الحقيقة معرفة يقينية هو الذى دفع علوبة باشا – بموافقتى – فأطلع حسن باشا يوسف على هذه الوثائق للتحقيق من صحتها ، فإذا كانت صحيحة ترتبت عليها النتائج الدستورية التى أشرنا إليها . والرأى

الدستورى فى هذه النتائج هو ما ذكرت ، وهو المتفق مع التقاليد المتبعة فى البلاد الدستورية كلها .

فالقصر يملك من أسباب تحقيق الوثائق ما لا يملكه غيره وإن لم يكن سلطة تشريعية ولا سلطة تنفيذية ولا سلطة قضائية .

ثم إننى أحسبكم توافقوننى أخيراً على أن الضجة التى أثيرت حول هذا الموضوع ، إنما كانت زوبعة فى فنجان ، قصد بها إلى ستر تصرفات الوزارة فى المسألة القومية ونكوصها فى عهدها إلى الوراء ، وستر تصرفاتها فى شئونها الداخلية التى دب فيها الفساد من كل جانب .

وأدع المسألة الدستورية الآن وأتحدث فى الموضوع من حيث هو : لقد قدم النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا بلاغاً للنيابة يتهموننى فيه بأننى استعملت أوراقاً مزورة مع علمى بتزويرها ، وهما يعلمان بغير شك أن اتهامهما كاذب ، ومع ذلك جارتهما النيابة ، وحققت بلاغهما وطلبت فى أثناء التحقيق رفع الحصانة عن رجل كان وزير عدل ومستشاراً فى النقض ومستشاراً فى الاستئناف هو أحمد على علوبة باشا ، وعن رجل آخر من رجال الجيش العظام تولى كبرى مناصبه جميعاً ، هو اللواء حسن باشا عبد الوهاب .

ما معنى هذا وما دلالته ؟

معناه أن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يجيز لرجل تولى رئاسة أكبر هيئة تشريعية فى البلاد خمس سنوات ونصف السنة أن يستعمل أوراقاً مزورة مع علمه بتزويرها .

وأن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يجيز لرجل كان وزيراً للعدل وقاضياً فى أكبر هيئة قضائية فى البلاد أن يرتكب مثل هذه الجرائم ، كما يجيز للواء عظيم من رجال الجيش أن يفعل مثل ذلك .

إذا كان هذا هو رأى النحاس باشا فهلا يكون معناه أنه هو نفسه يجيز لنفسه أن يرتكب الجريمة فى سبيل النضال السياسى ، وأقل جريمة يرتكبها هى تقديم البلاغ الكاذب ؟!

وإذا كان ذلك شأن عظماء مصر ، فأى مكانة تطمع أن تحتلها بين الأمم ؟!

وإذا كانت النيابة لا ترى أن تسأل رئيس الديوان الملكى بالنيابة سمواً بمركزه عن السؤال ثم هى مع ذلك تطلب رفع الحصانة عن عضوين عظيمين من أعضاء البرلمان ، وهى تعلم سلفاً أنهما لم يرتكبا إثماً ، فما عسى أن يوصف به هذا التصرف فى أمة متمدينة ؟

لا أريد أن أطيل فى التعليق ولكن أشعر بالأسف أن تتدهور القيم الأخلاقية فى نفس من يتولون أمر هذه البلاد إلى هذا الحضيض .

إن لى لنصيحة أسوقها إلى الذين دفعهم الحظ الطيب أو العاثر إلى الاشتغال بالسياسة ، ألا يزجوا بالقضاء فى نضالهم وخصوماتهم . فالقاضى المَنصف فى النضال السياسى هو الرأى العام وهو الذى يميز الخبيث من الطيب وإن أعجبته فى بعض الأحيان كثرة الخبيث . .

وقى الله مصر شر الذين يتشدقون بحبها ، فأكثرهم – إن صَدق هذا الحب – كالدبة التى أرادت أن تنقذ صاحبها الصياد من ذبابة فأودت بحياته .

وتفضلو. . . . . .

محمد حسين هيكل

كنت أتوقع أن يتصرف النائب العام فى التحقيق بعد يومين أوثلاثة أيام من تحويله الوثيقتين إلى إدارة الطب الشرعى . بل الواقع أننى لم أفهم علة لهذا التحويل بعد أن ضبط البوليس أصول الوثيقتين مع أوراق أخرى من فصيلتهما بمنزل عبد العزيز جاد الحق . فإنما رجح صحتهما ما قيل من أنهما كانتا بملفات المفوضية الروسية . ولقد ذكر لى النائب العام يوم أطلعنى على الوثائق التى ضبطت بمنزل جاد الحق هذا أن القضية أصبحت قضية تلبس بالتزوير ، فأحالتها بعد ذلك إلى إدارة الطب الشرعى لم تزد عن أنها استكمال شكلى للإجراءات كان من اليسير الاستغناء عنه ، وكان فى مقدور النائب العام على أية حال أن يضع قراره بالتصرف فى التحقيق ليعلنه ساعة يصله تقرير الطب الشرعى بتزوير الوثائق .

مع ذلك انقضى أسبوع وانقضى أسبوعان ولم يعلن القرار ولم يعرف أحد أقدمت إدارة الطب الشرعى تقريرها أم لم تقدمه . وفى هذه الأثناء جعلت أفكر فى هذه التحقيقات وفى إجراءاتها وما تدل فى رأيى عليه . لقد زارنى النائب العام بمنزلى فأفضيت إليه بكل شىء لأننى اعتقدت أن المجاملة هى التى دفعته ليحضر عندى ، أنا الوزير السابق ورئيس مجلس الشيوخ السابق ، فلا يكلفنى عناء الانتقال إلى النيابة . وقد أمليت عليه فى محضر التحقيق كل هذه المعلومات : مع ذلك جعل يسألنى ساعتين كاملتين أسئلة ما أشك فى أنه ، بذكائه العادى ، كان يقدر أنها لا تقدم ولا تؤخر . أتراه كان يصنع هذا الصنيع لو أن البلاغ الذى كان يحقق مشتملاته قدم إليه من أحد الأفراد ، ولم يقدم إليه من رئيس الوزراء ومن وزير معه ؟

وزاد من عجبى ما علمته بعد انصراف النائب العام من منزلى من أن المنزل أحيط برجال البوليس السرى ، ثم ما نشرته الصحف فى الصباح الباكر غداة التحقيق من أن

النائب العام فتش منزلى . كان هذا البوليس السرى الذى أحاط بالمنزل موكلاً بمهمة تتصل بتفتيش المنزل إذن لأن هذا التفتيش كان محتملاً . أليس ذلك عاراً يدمغ جبين الحكم فى أى بلد يجرى فيه شىء من مثله ؟ فما الذى يدعو إلى التفتيش فى تحقيق مسألة من هذا القبيل ، حتى لو أن البلاغ كان مقدماً ضد شخص عادى ، بل ضد شخص ذى سوابق . إن الورقتين اللتين كان التحقيق يجرى بشأنهما إنما كانتا صورتين فوتوغرافيتين . أفظن النحاس باشا أم ظن النائب العام أننى زورت أصول هاتين الورقتين ، وأن هذه الأصول كانت عندى ، وأن التفتيش كان المقصود به أن يعثر المحقق عليهما ؟ إن يكن ذلك قد دار بخاطر أحد من هؤلاء السادة فما بالهم لم يفتشوا ؟ . وإن لم يكن هذا الفرض قد دار بخواطرهم فعلام هذه الضجة إلا أن يكون الغرض منها التشهير لمجرد التشهير ، وإشراك النيابة ، وهى إحدى سلطات العدالة ، فى هذا التشهير ؟ وإذا كان ما دار بخاطرهم مقصوراً على البحث عن الصور الفوتوغرافية التى قدمت إلى رئيس الديوان بالنيابة ، أفما كان واجباً عليهم أن يسألوا رئيس الديوان بالنيابة قبل أن يسألونى ليذكر لهم أن علوبة باشا قدم إليه الأوراق بغية التأكد من صحة التوقيع عليهما أوعدم صحته ، وأنه رأى مع علوبة باشا مطابقة التوقيعات للإمضاءات الواردة على الأوراق الرسمية الموجودة بالديوان الملكى . ثم ليذكر أنه رد الأوراق لعلوبة باشا ولم يردها لى ؟ . هذه أوليات درسناها فى تحقيق الجنايات ، وكنت ألقيها على طلبة قسم العلوم الجنائية بالجامعة المصرية حين كنت أدرّس فيها تحقيق الجنايات العملى . أفغابت هذه الأوليات عن النائب العام لأن البلاغ الذى أدى إلى التحقيق كان مقدماً من رئيس الوزارة ؟ أم غابت عنه لأنه لم يشتغل طوال حياته القضائية بالأمور الجنائية كما أخبرنى علوبة باشا ، وكان زميلاً للنائب العام حين كانا مستشارين بمحكمة النقض والإبرام ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فهو أمر يثير العجب ويدعو إلى التفكير .

ثم ما بال النائب العام قد أصر أشد الإصرار على ألا يسأل رئيس الديوان بالنيابة ، حسن باشا يوسف ، فى هذا التحقيق . فقد طلبت إليه غير مرة أن يسأله ، فهو الذى قدمت إليه هذه الأوراق ، وهو الذى يستطيع أن يقول أقدمت إليه للتثبت من صحتها أم لغرض آخر ، وهو الذى يملك أن يذكر ما دار بينه وبين علوبة باشا ، وما دار بينه وبينى . وأقواله حاسمة فى تصوير الوقائع وفى تقرير ما قد يترتب عليها من مسئولية سياسية أوغير سياسية .

أترى النائب العام رأى مركز رئيس الديوان الرسمى أسمى من أن يسأل صاحبه فى تحقيق . أذكر أن حسين رشدى باشا سئل وهو رئيس للوزراء فى تحقيق جنائى ، ولم يفكر أحد يوم ذاك فى أن المنصب وإن سمى يعفى صاحبه من المعاونة فى إنارة الطريق أمام العدالة . أترى القيم فى عهدنا هذا تغيرت عما كانت عليه فى ذلك العهد ، وأن عدالة يومئذ لم تكن تفرق بين الناس بسبب مناصبهم ، على حين ترى عدالة عهدنا هذا أن للمناصب حرمة أكبر من حرمة العدالة ؟

وسأل النائب العام الأميرالاى محمد سليمان هجرس غداة حضر إلىّ بمنزلى وسألنى . وقد أقر هجرس كل ما قلت وأضاف إليه ما يؤيده . مع ذلك حرص النائب العام على أن أذهب إليه بمكتبه فى النيابة ثلاث مرات بعد ذلك ، ولم يجد فى كل مرة أمراً ذا بال يسألنى عنه . أفكان القصد من هذا الاستدعاء المتكرر تغذية الصحف وإشعار الرأى العام بأن شيئاً ذا بال يجرى مع رئيس الشيوخ السابق ، حين لم يكن فى الحقيقة شىء ذوبال أو غير ذى بال ؟

وكان عبد الرحيم بك غنيم ، النائب العام ، يوجه لى بعد ذلك كله أسئلة لا أراها تنتج فى التحقيق أوتؤدى إلى غاية ، فكنت ألاحظ ذلك له فيجيبنى : إننى أريد أن أحقق دفاعك . فسألته غير مرة : أفأنت توجه إلىّ تهمة إذن لتحقق دفاعى عنها ، فكان جوابه : إنما نريد أن نصل إلى الحقيقة . ولم أفهم أنا فى كل أدوار التحقيق أية حقيقة يريد أن يصل إليها بعد أن أوضحت له الحقيقة كلها منذ اللحظة الأولى .

وقد كان من نتيجة ما ذكرته فى هذا التحقيق ومما أدى إليه من سؤال الأميرالاى هجرس أن اهتدت النيابة إلى عبد العزيز جاد الحق ، وأن ضبطت عنده أوراقاً كثيرة منسوبة إلى أشخاص سياسيين قررت إدارة الطب الشرعى أن توقيعاتهم مزورة بطريق « الشف » فكان حقًّا على النيابة وقد أوصلها ما ذكرت إلى ما لم يلتطع أحد أن يوصلها إليه من قبل أن تغتبط بالعثور على هذه الأوراق ومعرفة مصدرها ، وأن تتبين أن الذين وضعوا هذه الأوراق إنما أرادوا اتخاذها أحبولة لتصيد المال ممن يظنون أن هذه الأوراق تعنيهم ، فهى إحدى الطرق الاحتيالية التى تتألف منها جريمة النصب . لكن عبد الرحيم بك غنيم أبى أن يتجه هذا الاتجاه على وضوحه ، كأنما شعر أن مهمته أن يصل إلى إثبات ما ورد فى بلاغ النحاس باشا أو أن يدل على الأقل على أن هذا البلاغ يحتمل الصحة ، ولهذا شغل نفسه أيما شغل بالوسيلة التى تؤدى إلى سؤال حسن باشا عبد الوهاب وأحمد على علوبة باشا

وهما عضوان بمجلس الشيوخ يتمتعان بالحصانة البرلمانية . وأفضى إلىّ بما يشغل باله فذكرت له أنه فى غير حاجة إلى أن يطلب رفع الحصانة ، فهو سيسألهما بوصفهما شاهدين . وسماع الشهادة ليس إجراء جنائياً ضد الشاهد . لكنه أفهمنى أنه يريد سؤالهما من غير أن يحلفا اليمين ، أى أنه ، برغم ضبط الأوراق عند عبد العزيز جاد الحق ، كان لا يزال يريد أن يظن أنهما قد تكون لهما يد فى التزوير ، أو أنهما كانا يعلمان به . وعجبت كل العجب لهذا الاتجاه إزاء رجل كان زميلاً له فى محكمة النقض منذ أشهر ، ثم كان وزير العدل فكان بذلك رئيساً له حين نقل هو ، عبد الرحيم بك غنيم ، من محكمة النقض إلى مجلس الدولة ، وإزاء رجل آخر لواء بالجيش ، وقد تقلد فى الجيش من عليا المناصب ما يدل على تقديره والثقة به .

وزاد من عجبى أن يحرص النائب العام على سؤال رجلين لهما هذه المكانة وأن يأبى سؤال حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة .

وسألته عن مصدر حرجه فى طلب رفع الحصانة فلم يكن مصدر هذا الحرج مقام الرجلين ومكانتهما ، بل خشية أن تثور فى الجلسة التى يبلغ فيها طلب رفع الحصانة مناقشات حول التحقيق برغم قراره حظر النشر فى موضوع التحقيق . فقلت له : إن يكن ذلك سبب حرجك فأنا مطمئن إلى أن ما تخشاه لن يحدث . فسيكتب الرجلان إلى رئيس مجلس الشيوخ للموافقة على رفع الحصانة إذا أنت طلبت رفعها غداً وستمر المسألة من غير مناقشة بعد غد . لتستطيع أن تسألهما يوم الثلاثاء . وتم ما ذكرت وطلب الرجلان إلى النيابة يوم الثلاثاء أول يوم من شهر رمضان كما قدمت .

وانتظرنا قرار عبد الرحيم بك غنيم فى التحقيق فإذا به لا يصدر إلا بعد ثلاثة أسابيع من اليوم الأخير الذى سمع فيه علوبة باشا وحسن عبد الوهاب باشا ، وإذا به يحاول فى جهد مضن أن يورد ما قام بنفس عبد الرحيم بك من شبهات تدعوه للظن بأنا ربما كنا نعلم أن الصورتين الفوتوغرافيتين مزيفتان ، ليقول بعد ذلك إنه لا يستطيع القطع بصحة هذا الظن وإنه لذلك يحفظ بلاغ النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج بالنسبة لنا ، ويقرر رفع الدعوى على عبد العزيز جاد الحق والأميرالاى محمد سليمان هجرس بتهمة تزوير هذه الأوراق .

ولا أدل على الجهد المضنى الذى بذل فى صياغة القرار لتسويغ ما قام بنفس النائب العام من ظن من تلاوة هذه الفقرات من القرار ونصها . .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أنه يقوم فى وجه أدلة نفى العلم بالتزوير قرائن ودلائل من شأنها أن تثبت العلم به غير أن هذه الدلائل ليست كافية للقطع بثبوت الركن المعنوى لجريمة استعمال الأوراق المزورة على ما جرى به قانون العقوبات وقضاء محكمة النقض من أنه هو العلم بالتزوير علم اليقين .

« ومن حيث إن لذلك وفى مقام تحديد المسئولية الجنائية ونزولا على حكم القانون لا يكون ثمة مناص من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على حضرات أصحاب السعادة حسن عبد الوهاب باشا وأحمد على علوبة باشا ومحمد حسين هيكل باشا »[1] .

كنت مسافراً صباح الغد من صدور ذلك القرار إلى لبنان . لكنى لم أر أن أدعه دون تعليق عليه ، فاتصلت بعلوبة باشا ، وكان يومئذ يعالج بالمستشفى ، فألفيته حريصاً من جانبه كذلك على أن ينشر كلمة يعلق بها على هذا القرار . وفى صبح الغد ، وأنا فى طريق إلى الإسكندرية أركب منها الباخرة إلى بيروت ، قرأت فى الصحف التعليق الموجز الذى بعثت به إليها[2] ، والتعليق الذى بعث به علوبة باشا . وأنا أثبتهما هنا كما أثبتُ فقرات قرار النائب العام لأن الوثائق الثلاث ترسم صورة من الحكم فى مصر وكيف كان يجرى فى ذلك العهد .

وأما تعليق علوبة باشا فهذا نصه :

« لم يغب بعد عن الأذهان أنى بمجرد علمى بأن وزارة العدل طلبت إلى مجلس الشيوخ رفع الحصانة عن حسن عبد الوهاب باشا وعنى كتبت إلى المجلس أبدى موافقتى على طلب الوزارة وصرفت النظر عن كون الحصانة من حق المجلس وتقديره الخاص ولا شأن فيها للعضو المقصود منها ، وبأنها لا ترفع إلا لتحقيق تهمة موجهة إلى عضو البرلمان . وشىء من ذلك لم يحصل بالنسبة إلينا إلى ما قبل صدور قرار النائب العام بالتصرف فى القضية بأن (لا مناص) من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على وعلى زملائى كتبت بذلك ظنًّا منى بأنه يجب أن نتعاون جميعاً على ظهور الحقيقة فى أمر الوثائق واطمئناناً إلى ما تحت يدى من الأوراق وقد كان لها وحدها الفضل كما ظهر فى الكشف عن الجماعة التى ظلت سنوات تدس وثائق على غيرنا من الأشخاص والهيئات والمصالح الرسمية .

---

(١) عدد صحيفة الأهرام الصادر فى يوم الثلاثاء ٢٦ يونيو ١٩٥١ .

(٢) بالرجوع إلى الصحف اليومية الصادرة فى هذا التاريخ لم نتمكن من العثور على نص التعليق المشار إليه ، ووجدنا فقط تعليق علوبة باشا الذى أثبتناه بنصه (الناشر – أحمد هيكل) .

وثقة منى ، بأن الحكومة مهما قصدت من أن تتخذ من هذه المسألة فرصة للنيل سياسياً من رئيس حزب معارض ومن زميلين لهما ماضيهما ومركزهما الاجتماعى ، بأن فى مصر قضاء كفيلاً بأن يحول بينها وبين تحقيق مأربها عن طريقه ، وفاتنى أن أفترض أن النيابة وإن التقت معنا فى أن أية جريمة معدومة الأركان بالنسبة إلينا إلا أنها مع ذلك تجهد نفسها لكى تتبع كل ما يخيل إليها أنه مبرر لهذه النتيجة التى انتهت معنا إليها فترد عليه بمقولة أن فى القضية قرائن ودلائل «كذا» تثبت توافر تلك الأركان . وإنى إذ أرى أن النيابة بهذا تقف بيننا وبين القضاء أبادر كما كان شأنى فى رفع الحصانة البرلمانية إلى أن أتقدم إلى سعادة النائب العام بأن هذا القول منه يتعين معه عليه أن يرفع الأمر فى شأننا إلى القضاء بل إنى ألح عليه فى ذلك فإن لم يفعل فإنى أتحدى المجنى عليهما فى نظر النيابة ، وهما رفعة النحاس باشا ومعالى إبراهيم فرج باشا ، بأن يستعملا حقهما فى رفع الجنحة المباشرة علينا ، فإن لم يفعلا فإن للنيابة أن تطلب اعتبار الوثيقتين ورقتين رسميتين لنسبتهما إلى رئيس الوزراء ووزيره ، فى شأن يتصل بسياسة الدولة وبذلك ينتقل اختصاص نظر القضية إلى محكمة الجنايات وهذه لها بحكم القانون أن تقيم من نفسها الدعوى علينا إذا أقرت ما جاء فى قرار النائب العام من « أن بالقضية قرائن ودلائل كثيرة تثبت علم التزوير» فإن لم يفعل النائب العام والمجنى عليهما شيئاً من ذلك كان لى كل الحق فى أن أعتبر ما جاء بالقرار مما لا يتفق مع نتيجته لغوا وانحرافاً فى نظرى عن المنطق السليم . فإن سعادة النائب العام الذى لم يقصد بداهة هذا الانحراف كان لا شك يتريث فى تضمين قراره ما تضمن لو قدر أنه بعمله سيحرم رئيس حزب سياسى معارض وزميلين له من أعضاء البرلمان من حقهم الطبيعى فى الدفاع عن أنفسهم وأن هذا الحرمان هو فى صالح رئيس الوزراء وأحد الوزراء .

وإذ كان سعادة النائب العام قد أشار فى قراره إلى وثيقة الإخوان المسلمين التى أنكرتها السفارة البريطانية فلعل سعادته يكون قد تتبع ما نقلته إليه فى التحقيق عن لسان الأميرالاى هجرس بك عن طريقة الحصول على تلك الوثيقة والشخص الذى اشتراها وهو شقيق أحد الوزراء والثمن الذى دفعه وتاريخ ورقم الشيك . فإن تزويرها واستعمالها جريمة فى نظر القانون مماثلة للجريمة التى أصدر قراره فيها(١) .

---

(١) الأهرام العدد الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٥١ .

خاتمة

وبعد ، فقد رأى القارئ فى ثنايا هذا الكتاب بعض ما كان الدكتور هيكل ينوى كتابته من فصول هذا الجزء الثالث من مذكراته فى السياسة المصرية ، كالفصل الخاص بإدارة السودان أو ما اصطلح على تسميته فى ذلك الوقت بسودنة الوظائف . واهتمام الدكتور هيكل بالسودان معروف من قديم ولعل القارئ يذكر كتابه الصغير « عشرة أيام فى السودان » الذى أصدره فى سنة ١٩٣٥ والذى يبرز إلى حد كبير اهتمامه ، كصحفى فى ذلك الوقت ، بالسودان وأموره .

كما أنه كان يقدر لهذا الجزء أن يشتمل على فصل خاص عن قيام جامعة الدول العربية ونشاطها فى السنين الأولى من حياتها وموقف مصر والمصريين منها وأثرها فى تسيير أعمالها .

كذلك كان يقدر له أن يتناول فى فصل خاص تطور الحياة النيابية فى مصر منذ بدأت فيها هذه الحياة النيابية بشيراً بديموقراطية حقيقية ، وقد كان دافع الدكتور هيكل إلى ذلك اقتناعه بأن الديموقراطية كنظام متحرر هى أفضل ما وصل إليه الفكر السياسى فى تصوير نظم الحكم .

ولعل هذا الجزء الثالث من المذكرات ، مع جزأيها السابقين ، يكمل أو يكاد ، أمام الشباب الذى أهداه الدكتور هيكل مذكراته ، الصورة التى أراد أن يرسمها لما اتصل هو به من حياة مصر السياسية ، لتكون لنا اليوم « موعظة وعبرة » فى سعينا نحو إقامة نظام ديموقراطى حر لا تعصف به الأهواء والرياح .

« الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

أحمد هيكل

المحامى

فهرس

الصفحة

الفصل الأول

فلسطين . . . . إسرائيل

وعد بلفور ، وظروف صدوره – حق تقرير المصير : كيف طبق – انتهاء الحرب العالمية الأولى وإعلان حق الشعوب فى تقرير مصيرها – إنجلترا فى فلسطين – موقف اليهود من الهجرة إلى فلسطين – الوكالة اليهودية ونشاطها – مقاومة العرب فى فلسطين للهجرة اليهودية – الصحافة المصرية – نظرية الاستيعاب – هتلر والنازية ودورهما فى زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين – موقف الساسة العرب من قضية فلسطين – ثورة ١٩٣٦ – موقف مصر الرسمى من القضية – محمد محمود باشا يكتب إلى المستر نيفيل تشمبرلين – مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن سنة ١٩٣٩ – الحرب العالمية الثانية : مواقف اليهود والعرب من المتحاربين – سير الحرب حتى سنة ١٩٤٢ – تصريح إيدن حول انتظام الدول العربية فى جامعة خاصة والدوافع إليه – التنافس الفرنسى البريطانى فى المنطقة – محادثات إنشاء الجامعة العربية – وضع فلسطين فى الجامعة العربية – تطور التفكير السياسى لليهود : من نظرية الاستيعاب إلى إقامة الدولة الصهيونية – موقف بريطانيا من هذا التطور – مقتل لورد موين فى القاهرة – مؤتمر بلودان سنة ١٩٤٧ – طلب تقرير عروبة فلسطين من قبل الأمم المتحدة – فلسطين دولة عربية متسامحة – اليهود يصرون على الدولة اليهودية – التقسيم – مناقشة الأمر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ – أمريكا وروسيا تعلنان موافقتهما على التقسيم – تحفظ بريطانيا – دلالته – مفاجأة تخلى بريطانيا عن التزاماتها فى فلسطين فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ – موقف الباكستان من تقرير لجنة التقسيم – الدعاية الصهيونية خلال نظر مشروع التقسيم – محاولة تأجيل نظر الموضوع إلى الدورة التالية – دعوة أبناء الجاليات العربية من مختلف الولايات لمواجهة النشاط الدعائى الصهيونى – التصويت ومحاولة إسقاط مشروع التقسيم – ما بعد قرار التقسيم : الحرب – قوات المتطوعين أم القوات الرسمية – التغير المفاجئ فى اتجاه الحكومة المصرية والدول العربية – مجلس الشيوخ يعقد جلسة سرية لبحث الأمر – سير العمليات وصيغة البلاغات العسكرية – موقف إنجلترا – وساطة الكونت فولك برنادوت – موقف العرب من عقد الهدنة – انتهاء الهدنة الأولى واستئناف القتال – العمليات تسير فى غير صالح العرب – اليهود يواصلون السعى للصلح مع العرب – اغتيال برنادوت بعد تقديمه تقريره – الجمعية العامة تنظر وصية برنادوت – موقف مصر والدول العربية منها – اليهود يقاومون المقترحات – اغتيال النقراشى باشا – إسرائيل تستمر فى اتصالاتها مع العرب – رالف بانش يستأنف مهمة برنادوت فى قبرص ٩

الصفحة

الفصل الثانى

النزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن

قطع المفاوضات مع إنجلترا فى سنة ١٩٤٧ – اللجوء إلى مجلس الأمن – الرأى العام المصرى يدعو إلى وحدة الصف – المائدة المستديرة – الوزارة القومية – موقف الوفد – النظرة الحربية لأمر يتعلق بمصلحة البلاد العليا – التفكير فى إعادة الهيئة السياسية التى تتولى مفاوضة إنجلترا – مجلس جامعة الدول العربية يبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا – طرح الأمر على مجلس الأمن – تشكيل وفد مصر من الأحزاب المؤتلفة – النقراشى باشا فى مجلس الأمن – فض الدورة البرلمانية بعد إقرار الميزانية ومشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان – رئاستى لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة – الحكومة لا تمدنى بأية بيانات عن موقفها تجاه المسائل المطروحة على الجمعية العامة – مجلس الأمن يؤجل مناقشة المسألة المصرية – موقف مصر وإنجلترا فى المجلس – المجلس هيئة سياسية تتبع مصالح الدول – المجلس لا يتوصل إلى قرار والنزاع يبقى معلقاً أمامه – محاولة إقناع الولايات المتحدة بضرورة جلاء إنجلترا من مصر – إنجلترا تريد أن تدع مصر فى بيداء سياسية مجهولة . . . ٥٧

الفصل الثالث

مأساة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

الوفد يفوز فى انتخابات سنة ١٩٥٠ ويشكل الحكومة – اللجنة المالية بمجلس الشيوخ تعارض عودة الاستثناءات – الوزارة تحاول التخلص من المعارضة – استقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها – الاستجواب حول تصرفات الحكومة التى أدت إلى الاستقالة : مسألة مستشفى المواساة وكريم ثابت ومسألة مشتريات الذخيرة للجيش – مضبطة الجلسة خير تصوير لما دار فى هذا الموضوع – اقتراح تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق المسألتين – موقف الملك من مجلس الشيوخ ومن رئيسه بعد الاستجواب – انقلاب دستورى مروع – موقف المعارضة بعد هذا الانقلاب – محاولة الحكومة تسويغ هذا الانقلاب الدستورى – الاحتجاج ومقاطعة أعمال المجلس – الموقف يقتضى رداً أكثر جرأة – موقف من الاتحاد البرلمانى الدولى – عريضه المعارضة – مصادرة الصحف التى تنشرها – كريم ثابت ومصدر نفوذه – مسألة ترشيحه لعضوية شركة قناة السويس – الملك يجب أن يحمى رجاله – الحياة النيابية فى مصر مسرحية تمثل ٨٦

الصفحة

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التى تنسب إلى الشخصيات والسفارات – رأيى فى صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا – أخذ صور من هاتين الوثيقتين – علوبة باشا يقتنع بصحة الوثيقتين – رأيى فى تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف – علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكى للتأكد من صحتهما – رئيس الديوان الملكى يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك – كبار شخصيات الحزب يصرون علىّ كى أقابل رئيس الديوان الملكى – السعديون يشيرون علىّ بمقابلة رئيس الديوان – حسن باشا يوسف يطلب مقابلتى – تفسير عبارات الوثيقتين – الحديث فى شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقدمها – نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر فى الأمم المتحدة – الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ – هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد – استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق – موقف وزراء الأحرار الدستوريين – تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها – دور البرلمان وكيف يجب أن يكون – حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يعيدهما إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها – الصحف تنشر خبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته – استجوابى لوزير الخارجية فى مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية – النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديمها إلى القصر – العدالة أداة من أدوات النضال السياسى – صورة الوثيقتين وكيف وصلتا إلى النحاس باشا – هل لكريم ثابت باشا دور فى حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين – النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعى سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره – هجرس يقر كتابة بصحة الوثائق – النيابة تهتدى إلى مصدر هذه الأوراق المزورة – النائب العام يصر مع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب – ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما – النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما تشاء – الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر – الإجراءات التى صاحبت التحقيق ودلالتها – هل يعنى المنصب الرسمى فى مصر صاحبه من المثول أمام العدالة – النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه – ردنا فى الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء ٢١٤